Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة تحديد المفاهيم

تقرير رقم: PIDC4905

اسم المشروع	مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن (P148747)
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الجمهورية اليمنية
القطاع (القطاعات)	المحاصيل (30%)، الإنتاج الحيواني (30%)، الإرشاد والبحوث الزراعية (20%)، الري والصرف (20%)
محور (محاور) التركيز:	الخدمات والبنية التحتية في المناطق الريفية (80%)، إدرار الدخل في المناطق الريفية من مصادر أخرى غير الزراعة (20%)
رقم تعريف المشروع	P148747
المقترض	الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هيئة إدارة التنفيذ	وزارة الزراعة والري
فئة التصنيف البيئي	ب – تقييم جزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	26 مارس/آذار 2014
تاريخ إقرار/الإفصاح عن وثيقة معلومات المشروع	20 فبراير/شباط 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	30 أكتوبر/تشرين الأول 2015

المقدمة والسياق

السياق القطري

1. اليمن هو أحد أفقر بلدان العالم، ويبلغ تعداد سكانه 24 مليون نسمة، يعيش حوالي 68 في المائة منهم في مناطق ريفية حيث يتركز الفقر. ويحتل اليمن المرتبة 160 من بين 186 بلداً على مؤشر التنمية البشرية لعام 2012. وهو واحد من بين البلدان العشرة التي سُجلت فيها أعلى معدلات لانعدام الأمن الغذائي في العالم، ويأتي في المرتبة الثالثة بين بلدان العالم التي تعاني من أعلى معدلات سوء التغذية. كما يواجه تحديات عديدة، منها النمو السكاني السريع، وعدم وجود بدائل واضحة للاقتصاد النفطي، وقدراته المؤسسية ومستوى تغطية الخدمات الحكومية المحدودة، والاستنزاف السريع لاحتياطيات المياه المحدودة، وتهالك البنية التحتية، والهجرة الواسعة من الريف إلى الحضر، والتفاوت الحاد بين الجنسين.

2. يمر اليمن حاليا بمرحلة تحول اجتماعي وسياسي ما فتأت تفرض آثارا كبيرة على مساره التنموي. وقد خلفت الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية الأخيرة آثارا سلبية على عملية التنمية برمتها. وفي عام 2011، شهد اليمن اضطرابات واسعة أدت إلى انكماش الاقتصاد اليمني بنسبة 10.5 في المائة، وتشير التقديرات إلى أن أعداد الذين يعيشون دون خط الفقر قد ازداد من حوالي 42 في المائة إلى 50 في المائة من سكان البلاد. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، فمن غير المحتمل أن يحقق اليمن الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية البشرية، كصحة الرضع والأمهات. بالإضافة إلى ذلك، فقد ازدادت معدلات البطالة على نطاق واسع، ولا سيما بين الشباب، كما لا تشارك المرأة اليمنية في الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3. وبالإضافة إلى صناعة استخراج النفط، فإن اليمن يعتمد اعتمادا خاصا على موارده الطبيعية وقاعدته الزراعية. ويعمل بالزراعة أكثر من نصف القوى العاملة بالبلاد، ويزداد اعتماد الاقتصاد اليمني على الزراعة نتيجة لانخفاض معدلات نمو قطاعات التصنيع والصناعات التحويلية والخدمات منذ عام 2000. واليمن هو أحد أكثر بلدان العالم شحة في الموارد المائية، حيث لا يزيد نصيب الفرد من المياه سنويا على 120 مترا مكعبا من موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة المتاحة – أي أقل من 2 في المائة من المتوسط العالمي. وتشمل المناطق الزراعية البيئية المتنوعة في اليمن المرتفعات، والهضاب، والصحاري، والسواحل البحرية.

4. يعتمد اليمن اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية، ويشكل ذلك 80 في المائة من استهلاك الحبوب (2012). وقد أدت أزمة الغذاء العالمية في عامي 2007 – 2008 إلى زيادات حادة في تكلفة الغذاء وتسببت في ضغوط على ميزان المدفوعات. ونظرا لأن متوسط استهلاك السعرات الحرارية لدى اليمنيين يقع فوق خط الجوع بنسبة 300 سعر فقط، فإن ارتفاع الأسعار المحلية أدى إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في البلاد. وفي عام 2000، استخدم اليمن 10 في المائة من عائدات صادراته لتمويل وارداته الغذائية؛ وبحلول عام 2012، ارتفع ذلك إلى 35 في المائة، وهو ما يمثل تدهورا كبيرا في أمنه الغذائي على اقتصاده الكلي.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. توفر الزراعة، وهي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد اليمني، مصدرا رئيسيا للعمالة لأكثر من 54 في المائة من السكان. وفي عام 2010، أسهمت الزراعة بنسبة 17.5 في المائة في إجمالي الناتج المحلي في اليمن، وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء. وتلعب الزراعة أيضا دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الميزان التجاري، وفي الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المتكاملة في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد قطاع الزراعة على استقرار السكان، و ذلك من خلال خفض معدلات الهجرة الداخلية، وما يتصل بها من مشاكل اجتماعية واقتصادية. ويعد قطاع الزراعة أيضا أحد العوامل الرئيسية في إدارة الموارد الطبيعية، إذ إنه يستهلك ما يصل إلى 90 في المائة من المياه المتاحة في اليمن.

6. يواجه قطاع الزراعة اليمني العديد من التحديات، منها تدني معدل الإنتاجية، والقيود على الموارد، وعدم كفاءة أنظمة التسويق، وضعف قدرات الموارد البشرية، وانعدام مرافق البنية التحتية، ونقص تكنولوجيا الإنتاج، ونقص توفر المستلزمات، وخاصة صغر المساحات الزراعية وتجزؤها، وهي جميعا قيود شديدة تحول دون قيامه بمساهمة أكبر في الدخل المتحقق في المناطق الريفية، وإجمالي الناتج المحلي الوطني، ومعالجة الخلل التجاري في المواد الغذائية. وقد تراجع دور الحكومة في قطاع الزراعة أيضا نتيجة لنقص الموارد مع مرور الوقت، وهناك غياب للعديد من الوظائف العامة لوزارة الزراعة. كما أن للعوامل الخارجية، كتغير المناخ والصراعات الاجتماعية وغياب الأمن تأثيرا كبيرا على قطاع الزراعة.

7. ويمكن إرجاع أسباب تدني معدلات الإنتاجية الزراعية كذلك إلى عدم توفر أصناف البذور عالية الغلة، وقلة الوصول إلى أسواق المستلزمات والمنتجات، والفاقد فيما بعد الحصاد، وعدم كفاءة خدمات الإرشاد والبحوث الزراعية من أعلى إلى أسفل. فعلى سبيل المثال، يمثل إنتاج الحبوب 60 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، وثلث مجموع قيمة الإنتاج الزراعي؛ وقد تراجع ذلك بنسبة 33 في المائة، نتيجة لتراجع إنتاجية المناطق المستغلة في إنتاج الحبوب.

8. تسهم المرأة في الريف اليمني في الدخل للمزارع الصغيرة من خلال أنشطة تربية الماشية؛ حيث تقع مسؤولية رعاية الماشية وتربيتها بصفة عامة على كاهل النساء والأطفال. وتشارك المرأة بحوالي 60 في المائة من العمالة في زراعة المحاصيل، وأكثر من 90 في المائة في رعي الماشية. وبالرغم من مشاركة المرأة بقوة في الاقتصاد الزراعي، فإنها تتمتع بحقوق محدودة للغاية على الأراضي. ولذلك، فإن ضمان قدرة المرأة على الحصول على الموارد الضرورية لرعاية الماشية وتربيتها يُعتبر عنصرا أساسيا، نظرا لأنه لا يمكن إحداث خفض كبير في معدلات الفقر في الريف إلا إذا حصلت زيادة متوازنة في الدخل في الريف، وألا يقع عبء الفقر بصورة غير متناسبة على عاتق مناطق أو مجموعات معينة، كالنساء.

9. للتصدي للتحديات المتعلقة بقطاع الزراعة اليمني، أعدت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة للسنوات 2012 – 2016، ويتمثل الغرض منها في زيادة النمو والاستدامة والمساواة عن طريق تحسين معدل الإنتاج

الزراعي، ورفع العائدات الاقتصادية بما يساعد على التخفيف من الفقر في المناطق الريفية. وحددت الإستراتيجية أربعة أهداف: 1) زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء من خلال التحسين في توفير المدخلات الزراعية، وزيادة الوعي لدى المزارعين؛ وتوفير خدمات الاقراض الزراعي وتسهيل الحصول عليها؛ 2) تعزيز الجهود المبذولة للمساهمة في مكافحة الفقر في المجتمعات الريفية من خلال زيادة الدخل لدى المزارعين ومواصلة تشجيع التنمية الريفية؛ 3) ضمان استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية والمرأة الريفية؛ و 4) تحسين كفاءة التسويق وخفض الفاقد بعد الحصاد وتنمية القدرات التصديرية. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تتضمّن الإستراتيجية العناصر التالية: 1) زيادة الإنتاجية الزراعية على الصعيدين النباتي والحيواني بالنظر إلى محدودية الموارد الأساسية كالأراضي الصالحة للزراعة والمياه؛ 2) رفع كفاءة استخدام مياه الري في الزراعة من خلال تطبيق أساليب الري الحديثة، وزيادة الجهود الرامية للتوسع في الزراعة المطرية؛ 3) تعزيز دور المرأة الريفية في تلبية الاحتياجات الغذائية وحماية البيئة؛ و 4) إدارة مستجمعات المياه وإعادة تأهيل المدرجات الزراعية وحماية ضفاف الوديان.

10. وبالتزامن مع تحديث الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة في عام 2013، قدمت الحكومة اليمنية المقترح الخاص بمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن إلى أمانة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي في يونيو/حزيران 2013 في إطار استجابتها لفتح الباب أمام تقديم المقترحات للمرة الثالثة لدى البرنامج العالمي. واتسق هذا المقترح مع الإستراتيجية الوطنية المحدثة لعام 2013 التي عكست التركيز القوي على النهج التشاركية في مراحل تصميم المشروع وتنفيذه ومتابعته؛ والصلات القوية مع الحد من الفقر وتعزيز معدلات التغذية والأمن الغذائي؛ والصلات مع التكيف مع التغيرات المناخية؛ وتحسين الاستعداد للتنفيذ؛ وإجراء تحليل شامل للمخاطر. كما يتسق المقترح أيضا مع الإستراتيجيات الوطنية الأخرى، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، والإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار.

11. وافقت اللجنة التوجيهية للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي على منحة لتمويل المقترح الخاص بمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن في 6 سبتمبر/أيلول 2013. وبناء على طلب الحكومة اليمنية، تمت تسمية البنك الدولي ليقوم بدور جهة الإشراف على المشروع المقترح، وسيجري إعداد المشروع وفقا للإرشادات المعمول بها في البنك الدولي. وتتضمن التعليقات التي قدمتها أمانة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي للنظر فيها ودراستها في أثناء العملية التفصيلية لإعداد المشروع، والتي تعتبر مهمة لتسريع موافقة اللجنة التوجيهية على المقترح النهائي، ما يلي: (أ) تفتقر خطة تنفيذ البرنامج والموازنة إلى التفاصيل، وخاصة فيما يتعلق بالتحسينات المتوقعة في الإنتاجية (وبدرجة أقل في إدارة المياه)، ومن ثم يجب مواصلة تطويرها في إعداد المقترح؛ (ب) ستتطلب قدرات الاستيعاب والتنفيذ الاهتمام، وخاصة في البيئة الانتقالية التي يمر بها اليمن؛ (ج) زيادة الاهتمام بالمخاطر الاجتماعية، مثل قدرة المرأة على الحصول على الأصول، وتلبية احتياجات الأطفال؛ (د) يتمثل أحد الجوانب المهمة للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي في تسهيل خطط الاستثمار التي يقودها البلد المعني التي تشمل مشاركة جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، مثل جماعات المنتجين، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والقطاع الخاص. وثمة اهتمام خاص أيضا فيما يتعلق بالآثار المتوقعة على أصحاب الحيازات الصغيرة.

العلاقة مع إستراتيجية المساعدة القطرية

12. يتسق المشروع المقترح اتساقا تاما مع مذكرة الإستراتيجية المؤقتة للسنة المالية 2013–2014 (أكتوبر/تشرين الأول 2012). وتعتبر مذكرة الإستراتيجية المؤقتة أن انعدام الأمن الغذائي يمثل أحد المخاطر والتهديدات الرئيسية على التنمية الاقتصادية، وتقر بالتحديات البالغة الناشئة عن ندرة المياه وتدهور الأراضي. ويكتسي هذا النشاط أهمية خاصة بالنسبة للركيزة الإستراتيجية الأولى لبرنامج المذكرة، المعنونة– تحقيق نجاحات ملموسة وسريعة وحماية الفقراء.

ثانيا. الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح

الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح (من مذكرة مفاهيم المشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع المقترح في زيادة قيام أصحاب الحيازات الصغيرة بتبني واستخدام الممارسات الزراعية على الصعيدين النباتي والحيواني المعززة لمعدل الإنتاجية الزراعية في المناطق التي يستهدفها المشروع.

النتائج الرئيسية (من مذكرة مفهوم المشروع)

من المتوقع أن يفضي المشروع إلى النتائج التالية:

1. زيادة عدد المستفيدين بصورة مباشرة وغير مباشرة (نسبة الإناث من إجمالي المستفيدين) الذين يحصلون على الخدمات عن طريق المكاتب الزراعية؛
2. توسيع المنطقة التي يجري فيها تبني واستخدام ممارسات إدارة الأراضي والمياه التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية؛
3. زيادة نسبة أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتبنوا تدابير محسنة لرفع معدلات إنتاجية الثروة الحيوانية؛
4. زيادة معدل الإنتاج الزراعي والحيواني؛
5. المشاركة النشطة للمنظمات المجتمعية في الهيئات الفنية الوطنية/المناطقية المعنية بوضع السياسات أو تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج الأمن الغذائي أو الزراعة.

ثالثا. الوصف الأولي

توصيف المفاهيم

سيتألف المشروع المقترح، الذي سيجري تنفيذه بمنحة قدرها 36 مليون دولار من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي على مدى خمس سنوات (2014 – 2019) من ثلاثة مكونات مترابطة، هي:

المكون 1: برنامج المشاريع الفرعية والاستثمارات المجتمعية (30 مليون دولار): يتمثل الغرض من هذا المكون في مساندة المشاريع الفرعية والاستثمارات المجتمعية التي ستحمي الأراضي والموارد المائية، ومن ثم تؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية وإضافة القيمة لإنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية. وسيجري تنفيذ المشاريع الفرعية والاستثمارات، التي سيتم اختيارها وتنفيذها من خلال عملية قائمة على المشاركة مع المجتمعات المحلية المستهدفة، في المجالات التالية:

(أ) الإدارة المجتمعية للأراضي والمياه: تتضمن الاستثمارات المجتمعية الممولة مرافق صغيرة للبنية التحتية لإدارة التربة والمياه، كالمدرجات، وإنشاء هياكل لحصاد المياه، ومشاريع فرعية صغيرة للري بالغمر. وستبني هذه الأنشطة على التحسينات الناجحة في مجالي حصاد المياه والري بالغمر على مساحات صغيرة التي قامت بها وزارة الزراعة والري على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة؛

(ب) الإنتاج الحيواني: ستتضمن المساندة المقدمة في إطار هذا النشاط تحسين صحة الحيوان عن طريق زيادة توفر البيطرين المحليين وسهولة الوصول إليهم، وتحسين علف الماشية من خلال الخدمات الإرشادية الحيوانية، ومساندة الأنشطة المحلية كتربية النحل؛

(ج) البحوث الزراعية المجتمعية والإرشاد الزراعي: سيساند المشروع خدمات البحوث والإرشاد الزراعي المحلية بغرض إدخال أو التوسع في استخدام المحاصيل الزراعية المطيرة وزيادة المحتوى الغذائي والمحاصيل عالية القيمة. وستساند الاستثمارات المندرجة في هذا النشاط البنوك القروية للبذور، والحقول النموذجية، وإنتاج المستلزمات الزراعية مثل البذور المكيفة لتلائم الظروف المحلية لزراعة الحبوب عالية الإنتاجية، والبناء على النموذج الناجح لتحسين وإدارة البذور القائم على المزارعين؛ و

(د) إضافة القيمة للنشاط الزراعي: سيتضمن ذلك تشجيع التعاونيات والجمعيات والرابطات المجتمعية المشاركة في تطوير الأعمال، وتسويق منتجات البساتين، وبيع منتجات الماشية المحسنة، وغيرها من الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين قيمة المنتجات الزراعية.

المكوّن 2: بناء القدرات وتعزيز القدرات المؤسسية (4 ملايين دولار): يتمثل الغرض من هذا المكون في مساندة أنشطة بناء القدرات (من خلال توفير الخدمات الاستشارية، والسلع، والتدريب، والخدمات غير الاستشارية) للمجتمعات المحلية والأجهزة الحكومية المحلية والمركزية، والأطراف المعنية الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في تقديم الخدمات.

(أ) تنظيم المجتمعات المحلية وبناء القدرات والتخطيط القائم على المشاركة: سيقدم المشروع التمويل لمساندة تعبئة جهود المجتمعات المحلية وتنظيمها، والتخطيط المجتمعي لتحديد أولويات الاستثمارات، والتنفيذ، والإدارة. وبالبناء على

مبادرة حشد الجهود التي حققت نجاحا في عدد من المجالات، سيساند المشروع التدريب الذي يؤدي إلى تقوية القدرات الكلية لجماعات المنتجين والمنظمات المجتمعية (التعاونيات والجمعيات والرابطات المجتمعية لإدارة الأراضي والمياه، إلخ) التي تشارك مشاركة مباشرة في المكون الأول وتدعمه. وفي مجال الإرشاد الزراعي، سيتم تعزيز محاور التركيز الخاصة بالتغذية، وسيجري توجيه إجراءات تدخلية لزيادة مستوى التوعية بالتغذية للنساء والأسر المعيشية لتكملة التدابير المتعلقة بالحدائق المنزلية وغيرها بغرض تنويع الأنظمة الغذائية وتحسينها.

(ب) بناء القدرات وتدعيم الأطر المؤسسية للوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والأطراف المعنية الرئيسية صاحبة المصلحة: ستؤدي المساندة المقدمة في إطار هذا النشاط إلى تقوية قدرات مقدمي الخدمات المشاركين في تنفيذ المكون الأول، وستتضمن تقديم تمويل للخدمات الاستشارية والتدريبات التي تؤدي إلى: (1) تقوية قدرات الأجهزة الحكومية على الأصعدة المركزية والمناطقية والمحلية فيما يتعلق بالبحوث التطبيقية والعمليات الإرشادية والتدريب؛ (2) تطوير قدرات الإرشاد الزراعي المحلي والمدارس الزراعية؛ (3) تطوير الأنظمة والقدرات بغرض إكثار وتعميم بذور النباتات الأصلية المحسنة؛ و (4) تطوير قدرات المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص بغرض مساندة الجماعات المجتمعية. وعلى الصعيد الوطني، ستبني الأنشطة المؤهلة أيضا على المبادرات الناجحة المتعلقة بالثروة الحيوانية لتقوية الخدمات البيطرية الوطنية (الرقابة والتشخيص والتطعيم) وإنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص للخدمات والمستلزمات البيطرية.

المكون 3: إدارة البرامج ومتابعتها وتقييمها (2 مليون دولار): سيمول هذا المكون تقديم المساندة لبرنامج التحسين الزراعي لوزارة الزراعة والري اليمنية باعتبارها هيئة مسؤولة عن إدارة التنفيذ لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك من خلال توفير السلع، والتعاقد على تقديم الخدمات الاستشارية، والتدريب، والخدمات غير الاستشارية، وتكاليف التشغيل الإضافية المرتبطة بمسؤولية تنسيق وإدارة تنفيذ المشروع. وهذا يشمل: (أ) مساندة إدارة البرنامج وتنسيقه والإشراف عليه، بما في ذلك الأنشطة المالية والتعاقدية (المشتريات والتوريدات وإدارة الشؤون المالية)، والتقييمات البيئية والاجتماعية، ورفع التقارير وعمليات المراجعة والتدقيق؛ (ب) تقوية المكاتب الفرعية لوزارة الزراعة والري من خلال التدريب وتوفير المعدات والمساعدات الفنية (بما في ذلك الاستعانة بالمرشدين الاجتماعيين المحليين من الذكور والإناث)؛ (ج) المتابعة والتقييم، بما في ذلك تكلفة إنشاء وتشغيل نظام للمتابعة والتقييم للمشروع، مع تزويده بالبيانات الأساسية المناسبة ودراسات تقييم الأثر عن المشروع. وتتضمن التكاليف الإضافية التي سيتم تمويلها التكاليف الإضافية للأفراد المتعاقد معهم، وأجهزة وعمليات المكاتب، وتكاليف تشغيل معدات النقل والانتقالات (داخل البلاد وخارجها).

رابعا: السياسات الوقائية التي قد تفعّل

السياسات الوقائية التي يفعّلها المشروع	نعم	لا	يحدد لاحقا

التقييم البيئي (OP/BP 4.01)	x		
الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)		x	
الغابات (OP/BP 4.36)		x	
مكافحة الآفات (OP 4.09)	x		
الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)		x	
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)		x	
إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)		x	
سلامة السدود (OP/BP 4.37)		x	
المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)		x	
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)		x	

خامساً. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

التكلفة الكلية للمشروع:	41.30	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	0.00
الفجوة التمويلية:	0.00		

مصدر التمويل	المبلغ
البلد المقترض	5.30
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي	36.00
الإجمالي	41.30

سادسا. نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: جاري تشارلييه

المسمى الوظيفي	أخصائي أول في مجال التنمية الريفية
هاتف:	473-5676
بريد إلكتروني:	gcharlier@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم:	الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
للاتصال:	السيد خالد محمد سعيد
المسمى الوظيفي	مدير عام إدارة الزراعة ومصائد الأسماك
هاتف:	9671250665
بريد إلكتروني:	kmsaldhobhani@yahoo.com

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

الاسم:	وزارة الزراعة والري
للاتصال:	السيد حمود الروبيدي
المسمى الوظيفي	مدير المشروع بالإنابة
هاتف:	967-1-235873
بريد إلكتروني:	GAFSP@yemen.net.ye

سابعا. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـــ:

دار المعلومات

البنك الدولي
H Street, NW 1818
Washington, D.C. 20433
هاتف: 458-4500 (202)
فاكس: 522-1500 (202)
الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/infoshop